

## تفسير البحر المحيط

@ 88 @ وكان ذلك ردًّا على اليهود والنصاري والعرب الذين عبدوا الأصنام وجعلوها شركاء  
، والعرب الذين عبدوا الملائكة واعتقدوا أنهم بنات الله . ونفي أولاء الولد خصوصاً ثم  
نفي الشريك في ملكه وهو أعم من أن ينسب إليه ولد فيشركه أو غيره ، ولما نفي الولد ونفي  
الشريك نفي الولي وهو الناصر ، وهو أعم من أن يكون ولداً أو شريكاً أو غير شريك . ولما  
كان اتخاذ الولي قد يكون للانتصار والاعتزاز به والاحتماء من الذلِّ وقد يكون للتفضل  
والرحمة لمن وإلى من صالح عباد الله كان النفي لمن ينتصر به من أجل المذلة ، إذ كان مورد  
الولاية يحتمل هذين الوجهين فنفي الجهة التي لأجل النقص بخلاف الولد والشريك فإنهما نفيًا  
على الإطلاق . وجاء الوصف الأول بقوله { الذَّيْ لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا } والمعنى أنه  
تعالى لم يسم ولم يعد أحداً ولداً ولم ينفعه بجهة التوالد لاستحالة ذلك في بدائه العقول  
، فلا يتعرض لنفيه بالمنقول ولذلك جاء ما اتخذ الله من ولد ما يتخذ صاحبة ولا ولداً . .  
وقال مجاهد : في قوله { وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَلِيٌّ مِّنَ الذَّيْ } { الذَّيْ } المعنى لم يخالف  
أحداً ولا ابتغى نصر أحد . وقال الزمخشري : { وَلِيٌّ مِّنَ الذَّيْ } ناصر من الذلِّ  
ومانع له منه لاعتزازه به ، أو لم يوال أحداً من أجل المذلة به ليدفعها بموالاته انتهى .  
وقيل : ولم يكن له { وَلِيٌّ } من اليهود والنصاري لأنهم أذل الناس فيكون { مِّنَ }  
الذلِّ { صفة لولي انتهى . أي { وَلِيٌّ مِّنَ } أهل { الذَّيْ } ، فعلى هذا وما  
تقدّم يكون { مِّنَ } في معنى المفعول به أو للسبب أو للتبعية . .  
وقال الزمخشري : فإن قلت : كيف لاق وصفه بنفي الولد والشريك والذل بكلمة التحميد ؟ قلت  
: لأن من هذا وصفه هو الذي يقدر على إيلاء كل نعمة فهو الذي يستحق جنس الحمد ، والذي  
تقرر أن النفي تسلط من حيث المعنى على القيد أي لا ذل يوجد في حقه فيكون له ولي ينتصر  
به منه ، فالذل والولي الذي يكون اتخاذه بسببه منتفیان . .  
{ وَكَذَّبْهُ وَكَذَّبَتْهُ } التكبير أبلغ لفظة للعرب في معنى التعظيم والإجلال ، وأكد  
بالمصدر تحقيقاً له وإبلاغاً في معناه ، وابتدئت هذه السورة بتنزيه الله تعالى واختتمت به  
، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم ( إذا أفصح الغلام من بني عبد المطلب علمه هذه الآية )  
وَقُلِ الْخَمْدُ \* اللَّـهُ { إلى آخرها والله أعلم . .